المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

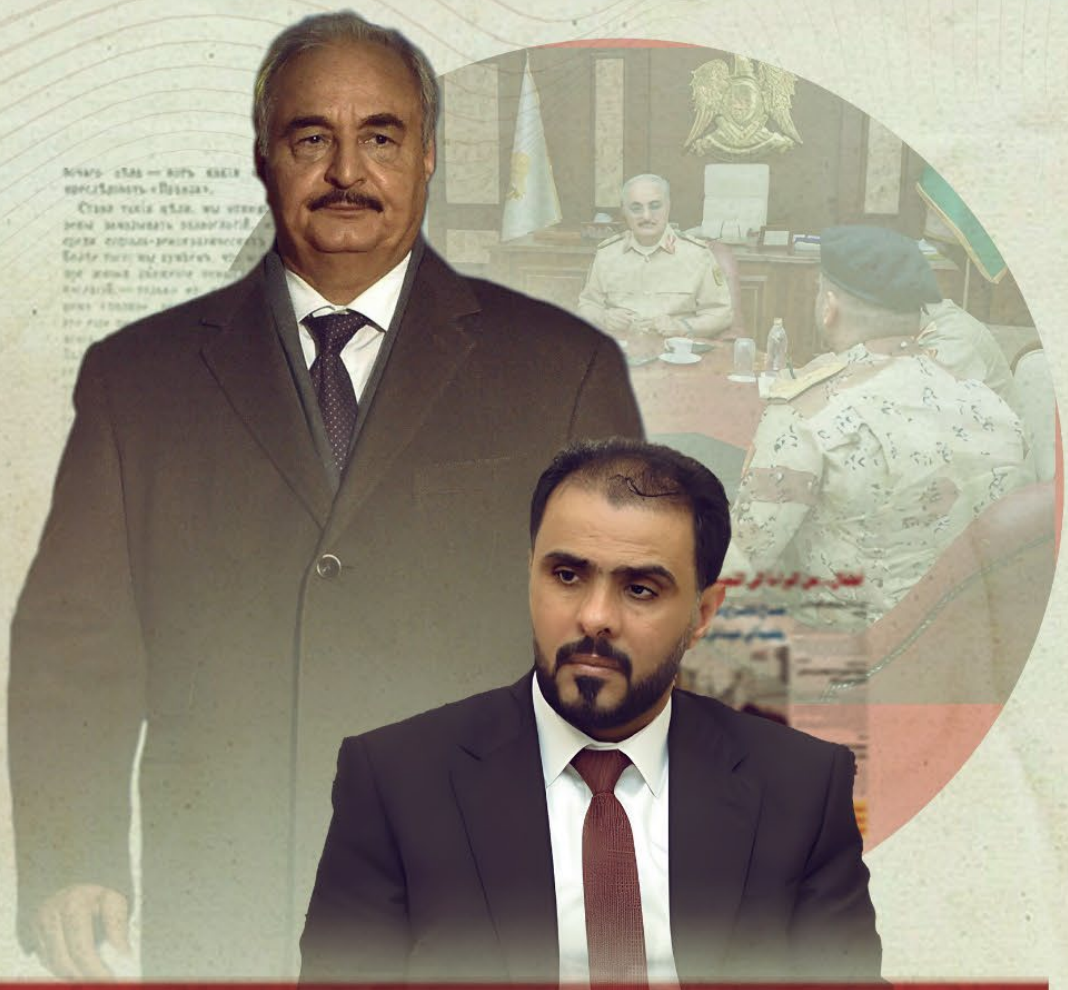

استدعاء "حفتـر" لقيادات أمنية في حكومة "حماد"
هل يؤكـد أنهـا حكومــة مسلوبــة الإرادة؟

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

الإيجـــاز
21 مايـــو 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023
www.lcsms.info

استدعاء "حفتر" لقيادات أمنية في حكومة "حماد"..

هل يؤكد أنها حكومة مسلوبة الإرادة؟

ايجـــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

21 مايو 2024

تمهيد

لا زالت حادثة اختطاف رئيس لجنة الأوقاف بمجلس النواب عن مدينة بنغازي، النائب إبراهيم الدرسي وإخفائه حتى الآن هو حديث الشارع في ليبيا شرقا وغربا، كون الأمر وقع بالتزامن مع احتفالات ضخمة أقامتها القيادة العامة في شرق البلاد برئاسة المشير خليفة حفتر، تخللتها استعراضات عسكرية، وسط حضور عسكريين أجانب وعرب.

وطرحت الحادثة تساؤلات عدة حول حقيقة الوضع الأمني في الشرق الليبي، ومدى سيطرة القوات الشرطية هناك التابعة لوزارة الداخلية بالحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة، الدكتور أسامة حماد، والتي منحها مجلس النواب ميزانية ضخمة منذ أيام، كما تعتبر الحادثة اختبارا حقيقيا لمدى قدرة القوات المسلحة برئاسة المشير حفتر ونجليه "صدام وخالد" على فرض السيطرة والمراقبة وضبط الأوضاع الأمنية هناك.

لكن الملاحظ في قضية اختفاء الدرسي، المقرب من رئيس البرلمان، عقيلة صالح، هو ظهور حفتر كمتحكم أول في المشهد شرقا متجاوزا حكومة "حماد" ومجلس النواب، بتحركات منفردة في التحقيق والاستدعاء في قضية النائب المختطف.

"حماد يقدم القوات المسلحة"

وجديرا بالذكر، فـ في أي بيان يخص أي حادثة لابد أن يقوم رئيس الحكومة في الشرق، أسامة حماد بتقديم "القوات المسلحة" على اي جهة أمنية تتبعه، وفي قضية الدرسي كانت أول تصريحات حماد عن الحادثة أن حكومته بالتعاون مع "القوات المسلحة" ستقوم بالتحقيق في قضية اختفاء عضو البرلمان.

بل كتب "حماد" نفسه على حسابه على منصة "إكس": نتابع بقلق شديد مع وزير الداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية المختصة، بالتعاون مع القيادة العامة للقوات المسلحة، مستجدات حادث اختفاء الدرسي"، فلا يخلو خطاب واحد لحماد أو تصريح إلا وتجد فيه كلمة "القيادة العامة أو قواتنا المسلحة".

وليس الكلام فقط هو ما يترجم تبعية "حماد" وحكومته للقيادة العامة ورئيسها المشير "حفتر"، بل حتى التحركات الحكومية سواء التي تحمل طابعا تنفيذيا أو أمنيا، تجد "صدام خليفة حفتر"، الذي عينه والده حديثا رئيسا للقوات البرية، متقدما الخطى أمام "حماد".

وفي الاستعراض العسكري الأخير الذي عقده المشير "حفتر" بحضور أجانب، تم استقبال "حماد"، رغم أنه الأكبر منصبا ورتبة، من قبل صدام حفتر كأنه ضيف غريب، وجلس في الصفوف جنبا إلى جنب مع سفراء أجانب وعسكريين من الإمارات.

"استدعاء عسكري لحكومة حماد"

وفي كل حادثة أو تطور في شرق البلاد، يقوم المشير "حفتر" باستدعاء حكومة "حماد" إلى مكتبه في "الرجمة" في خطوة أقرب للمساءلة، ما يؤكد ما ذكره المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية وفق قراءات ودلائل أن هذه الحكومة منذ تأسيسها هي حكومة مسلوبة الإرادة تماما، ووزرائها أقرب إلى مجموعة من الموظفين لدى القيادة العامة برئاسة المشير "خليفة حفتر" وأبنائه.

فمنذ تشكيل هذه الحكومة برئاسة، فتحي باشاغا، وهي معروفة أنها جاءت بتنسيق تام مع حفتر بل واختياره لأغلب الوزراء فيها خاصة "أسامة حماد"، ليتولى بعد ذلك رئاسة الحكومة بعدما تم التخلص من "باشاغا"، ليقوم بتنفيذ كل تعليمات "القيادة العامة" بل ويأتمر بأوامرها أولا.

ودليل آخر على تسيير المشير حفتر للحكومة والسيطرة التامة على قرارتها وخطواتها، فإن أزمة السيول التي ضربت الشرق الليبي مؤخرا وما تبعها من تشكيل صندوق إعادة الإعمار، وحتى إدارة الأزمة نفسها تصدرت عائلة "حفتر" المشهد وسيطرت تماما على الملف بكل تفاصيله، ليتحول حماد وحكومته لمجرد "شخص" يتم استدعائه لالتقاط الصور وفقط، لكن التعليمات كلها تصدر فقط من "بلقاسم حفتر".

وتكرر الأمر مؤخرا أيضا، في قضية اختفاء "إبراهيم الدرسي" عندما قامت القيادة العامة باستدعاء وكيل وزارة الداخلية، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، ومدير الأمن، للوقوف على ملابسات حادثة اختطاف عضو البرلمان، والاطلاع على تفاصيل التحقيقات، وعمليات البحث والتحري المستمرة.

ورغم أن مجلس النواب نفسه ألقى اللوم على حكومة حماد، وهدد بإقالة مسؤولين في وزارة الداخلية إن لم يتم سرعة الكشف عن مصير الدرسي، وكذلك مطالبة البرلمان رسميا للنائب العام بإجراء تحقيق شامل في الحادثة، إلا أن حفتر يضرب بكل ما سبق عرض الحائط ليقوم هو باستدعاء مسؤولين أمنيين في الحكومة،

ويعنفهم ويطالبهم بسرعة حل القضية، وربما يقدم على إقالة بعضهم أو يستغل الحدث ليتخلص من شخصيات لا تروق له أو لأبنائه في جهاز الداخلية أو الأمن الداخلي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : بأي صفة يقوم المشير "حفتر"، الذي يعتبر حسب الدستور، والاتفاق السياسي الليبي خاضع للسلطة التنفيذية، باستدعاء وكيل وزارة الداخلية ورئيس جهاز الأمن الداخلي وغيرهم لاستجوابهم ومساءلتهم، وهي خطوة من صلاحيات رئيس الحكومة، أو مجلس النواب فقط، لكن مسارعة هؤلاء للاستجابة والحضور يؤكد أمرين هامين: حكومة حماد مسلوبة الإرادة تماما وتسيره القيادة العامة، والآخر أن المتحكم في المشهد في الشرق الليبي سياسيا وتنفيذيا وعسكريا هو المشير "حفتر وأبنائه" وفقط، حتى الدور القبلي والثقل الاجتماعي للقبائل تراجع لصالح القبضة الحديدة لعائلة حفتر.

والغريب أنه بعد ظهور المشير "حفتر" في قضية "الدرسي"، وتوجيه اللوم والتعنيف والمساءلة لمسؤولين هم في الأصل تابعين لحكومة حماد، نرى الأخيرة تأخذ خطوة للوراء في القضية، لتترك الدفة كاملة للقيادة العامة، ومؤكد أنها تنتظر الأوامر لتتحرك في الملف، بل قد يقدم حفتر، كما ذكرنا، على إقالة قيادات أمنية تابعة لوزارة الداخلية ضاربا بكل القوانين والأعراف والتشريعات عرض الحائط.

ملمح آخر من تحركات القائد العام وأبنائه المفاجئة في ملف اختفاء "الدرسي"، وهو محاولة منه أن يقدم جهاز الشرطة بكل فروعه كـ"كبش فداء" في القضية التي أضرت بسمعة قواته في شرق البلاد خاصة أنها جاءت بالتزامن مع احتفاله بالعيد العاشر لما يسمى بعملية "الكرامة"، وكذلك افتتاح مشروعات تنموية وخدمية كبرى في شرق البلاد، كإثبات إنجازات لقواته وأبنائه المسيطرين على ملف الإعمار والجيش، بمعنى أدق تريد القيادة العامة أن تحمل الحكومة مسؤولية القضية، خاصة بعدما أخذت بعدا دوليا وأعادت إلى الأذهان قضية اختفاء عضو مجلس النواب، سهام سرقيوة التي لاتزال قضيتها تائهة حتى الآن دون حسم.

وملاحظ اخري، هي محاولة القيادة العامة ورئيسها المشير "حفتر"، إثبات القوة والتواجد في أي ملف قد يثير القلق في شرق البلاد، أو قد يفتح ملفات قديمة تم غلقها أو تجاوزها.

والملفت أيضا، في لقاء المشير حفتر بالمسؤولين الأمنيين من وزارة الداخلية التابعة لحكومة حماد، هو ظهور وكيل وزارة الداخلية "فرج قعيم"، بلباس عسكري مكتوب عليه " القوات المسلحة الليبية "، وعلى الجانب الاخر "القيادة العامة"، فهل وكيل وزارة الداخلية ضابط عسكري في قوات المشير حفتر ؟، ام هو ضابط شرطة يتبع وزارة الداخلية ويحمل صفه تراتبية في سلم القيادة فيها كـ "وكيل لوزارة الداخلية"؟.

وفي العموم كل ذلك، يؤكد تبعية كل مسؤول في هذه الحكومة للقيادة العامة، بل والولاء الكامل لها ولقيادتها، وحتى حماد نفسه يعجز عن استدعاء قعيم، ناهيك عن قدرة وزير داخلية حماد اللواء "عصام أبوزريبة" على ذلك، لان "فرج قعيم" وكيل وزارة الداخلية، يكون محسوبا على القيادة العامة، ويستمد قوته من الولاء لها.

وجديرا بالذكر فأن، خطوات العائلة الحاكمة في الشرق الليبي، تؤكد أن الأمر ليس فقط سيطرة على حكومة مسلوبة الإرادة بقدر ما هو خطة استراتيجية وتخطيط لسيطرة تامة على كل مفاصل المؤسسات هناك خاصة العسكرية. ولعل الخطوة الأخيرة المفاجئة التي اتخذتها القيادة العامة، بإزاحة الرجل التاريخي في الجيش، الفريق: "مراجع العمامي" من رئاسة أركان القوات البرية، وتكليف "صدام خليفة حفتر" بديلا عنه، يبدوا أنها تمهيدا لمنحه ترقية استثنائية جديدة وهي رتبة فريق، هي أكبر دليل على خطوات السيطرة التامة، صدام يسيطر على المؤسسة العسكرية ويصل لرتبة فريق، وبلقاسم حفتر يسيطر على ملف الاقتصاد والإعمار، والجميع يعمل تحت إمرتهم.

وعليه;

ما سبق من حوادث وآخرها اختفاء النائب عن بنغازي، إبراهيم الدرسي وتحركات القيادة العامة في هذه الملفات، يشير ويؤكد تبعية حكومة حماد لمنطقة الرجمة وعائلة حفتر، وأنه واجهة فقط يستدعيها القائد العام وقتما يشاء، ولكن القرار الأخير له ولأبنائه.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info